



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الخامسة

الجلسات التأسيسية

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم السبت 27 يوليو 2002

فهرس

- رد السيد رئيس الحكومة على ملاحظات السيدات والسادة النواب واستفساراتهم خلال مناقشة برنامج الحكومة.
- التصويت على برنامج الحكومة.

محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة المنعقدة

يوم السبت 27 يوليو 2002 (مساء)

– الرئاسة: السيد كريم يونس، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

– تمثيل الحكومة: السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة بحضور طاقمه الحكومي.

وأحيل الكلمة، دون إطالة، إلى السيد رئيس الحكومة فليتفضل مشكورا.

السيد رئيس الحكومة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم، أيتها السيدات، أيها السادة النواب الأفاضل، بعد قرابة أسبوع من النقاش الثري والصريح الذي أثبتتم من خلاله مرة أخرى أن مجلسكم الموقر هذا يعتبر بحق، قلعة من قلاع الممارسة الديمقراطية في ظل تعدد الآراء والتوجهات وفي كنف احترام الرأي والرأي المخالف.

على اختلاف انتماءاتكم السياسية، فإن مداخلاتكم تميزت بسداد الرأي ووجاهة الطرح، الأمر الذي مكنكم من التعبير بصدق وإخلاص عن انشغالات المواطنين وتطلعاتهم، وعن الاهتمام البالغ الذي تولونه أمهات الملفات الخاصة بتسيير أمور الدولة وشؤون المجتمع.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أحيي فيكم روح المسؤولية العالية التي طبعت أشغالنا، هذه الأشغال التي تشكل إسهاما إضافيا في النقاش الوطني حول الإشكاليات

افتتحت الجلسة في الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين مساء

الرئيس: بعد بسم الله الرحمن الرحيم. والصلاة والسلام على نبيه الكريم. الجلسة مفتوحة،

نرحب بالسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة أعضاء الحكومة وأسرة الإعلام، والسيدات والسادة النواب.

أشكر السيدات والسادة النواب الذين ناقشوا مشروع برنامج الحكومة وأثاروا مشاكل أمة بعمق وصدق، معبرين بذلك عن وعي عميق والتصاق حميم بواقع المجتمع، بل لاحظنا مظاهر هذا الوعي في طرح مشاكل عدد من البلديات والولايات، وفي ذلك تعبير عن إدراك النواب أن هذه المشاكل ما هي إلا عينة مما يعانيه المواطنون في باقي البلديات والولايات عبر الوطن.

وللتذكير فإن جلسة هذا المساء مخصصة لتقديم ردود السيد رئيس الحكومة على ما دار من النقاش حول مشروع البرنامج، وما أثير من تساؤلات وملاحظات وانتقادات في مختلف القضايا، ونشرع بعد ذلك في التصويت على مشروع البرنامج.

المحاور الرئيسية التي تندرج في برنامج الحكومة، وبين المعطيات المفصلة التي تتشكل منها مخططات العمل القطاعية.

فإذا كان برنامج الحكومة لا ينبغي أن يكتفي بعمومية بيان السياسة العامة، فإنه لا ينبغي أن يُسهب من جهة أخرى في التفاصيل المميزة لمخطط العمل القطاعي.

من الطبيعة الدستورية لبرنامج الحكومة أنه الإطار العام الذي يندرج فيه عملها، ويحدد الأولويات ويبين الأدوات الأساسية الرامية إلى تجسيد الأهداف المسطرة فيه.

وسوف تتاح للسيدات والسادة النواب الفرصة لمناقشة السياسات القطاعية بشكل معمق، لاسيما أثناء دراسة مشاريع القوانين المتضمنة البرامج القطاعية المتعددة السنوات الخاصة بإصلاح العدالة، وإصلاح المستشفيات، وسياسة الماء التي ستعرض على مجلسكم الموقر مستقبلا.

كما أن مناقشة قانون المالية تمثل مجالا مفضلا لمناقشة كل السياسات القطاعية وبالتفصيل، فضلا عن أن كل مشروع قانون يعطي الفرصة للبرلمان بغرفتيه للتعرض لهذه المواضيع.

وعليه، ولتمكينكم من الحصول على معلومات وافية عن نشاطات الحكومة، فإنني سأوافي كل واحد منكم بنسخة من رسائل المهمة التي ستوجه إلى أعضاء الحكومة، وكذا بنسخة من مخططات الأعمال القطاعية التي تبرز أدوات تنفيذ برنامج الحكومة وأجال إنجازه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

تناولت تدخلات عديدة الوضع الأمني السائد في البلاد والتدابير التي اتخذتها السلطات العمومية لحماية المواطنين من الاعتداءات الجبانة التي ترتكبها المجموعات الإجرامية.

الأساسية التي تواجه بلادنا وهي تسيير بخطى ثابتة وبعزم لايفل نحو تحقيق المزيد من المكاسب الديمقراطية والرقى الاجتماعي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

أودّ، قبل الدخول في صلب الموضوع، أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كلّ الذين عبروا في تدخلاتهم عن تأييدهم ودعمهم لمشروع برنامج الحكومة.

إن ثراء الأسئلة المطروحة وتنوعها ودقّتها يمثلان بكل تأكيد مساهمات ستثري لا محالة مسعى الحكومة، وهي جديرة كلها بأن تُخصّص لها ردود خلال هذه الجلسة. غير أنه لا يمكن، لضيق الوقت، الإجابة عن جميع الأسئلة المطروحة بصفة منفردة. وعليه، سأحاول الإجابة عن الانشغالات التي وردت في أغلب مداخلاتكم والتي تشكل اهتماما مشتركا للعديد منكم، تاركا إمكانية الإجابة عن الأسئلة القطاعية الخاصة للدوائر الوزارية المعنية في وقته. ولذلك، فإنني ألتمس تفهّمكم بهذا الخصوص إدراكا مني بأن حقكم في الرقابة على أعمال الحكومة يبقى قائما دائما ونحن كلنا استعداد لتمكينكم من ذلك في جميع الظروف.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

لقد طُرحت ملاحظات عن غياب أهداف محددة بالأرقام، وعن آجال إنجاز الأعمال المسطرة في البرنامج. وذهب البعض إلى حدّ الحديث عن غياب الالتزام الصريح والواضح من حيث تجسيدها ميدانيا.

وفي هذا الشأن أودّ أن ألفت الانتباه إلى ما يأتي:

- ليس من الإنصاف القول إن برنامج الحكومة الذي عرضته عليكم، خال من الأهداف المحددة بالأرقام.

وسأبيّن ذلك بعد حين،

- كما أنه من الأهمية بما كان التمييز بين ما يدخل من معطيات ضمن بيان السياسة العامة وما يشكل منها

يصر مع ذلك على تكبيد المجتمع المزيد من الأضرار والخسائر والرزايا، مستهدفا ضحايا ذنبها الوحيد هو التطلع إلى العيش في مجتمع تسوده الحريات والتسامح.

إن كرامتنا كبشر وشرفنا كجزائريين، يحتمان علينا التصدي بقوة وعزم لهذا المشروع الدموي. والكل يعلم أن الجزائريات والجزائريين لبوا دوما النداء كلما تعلق الأمر بالدفاع عن القيم الإنسانية النبيلة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

لقد تأسف أعضاء من مجلسكم الموقر لغياب تدابير سياسية ملموسة فيما يخص معالجة أزمة منطقة القبائل.

باديء ذي بدء، أودّ أن أفضي لكم في هذا المقام بقناعة شخصية عميقة. بأنني لست امرأ تستهويه الإثارة وإنما أجنح بطبعي للتفتح والتشاور وتبادل الرأي توخّيا للتقريب تدريجيا بين وجهات النظر، ولتجاوز الشكوك والتحفظات، وإفاضة جوّ من الرصانة يُمكن من إيجاد الحلول الدائمة والنّهائية للأزمات.

إننا من خلال هذا الحوار الذي دعوت إليه، وما أزال أدعو إليه، سوف نتمكن جميعا -بعون الله- من إيجاد الحلول الكفيلة بإخراج منطقة القبائل من دوامة العنف والمواجهة التي تتخبط فيها منذ أكثر من سنة.

إن المعركة من أجل المواطنة هي معركتنا جميعا، كما سبق أن قلت، ولكن هل يمكن أن تقوم هذه المواطنة دون تقبّل التشاور والنقاش اللذين يمثلان عمادها وجوهرها؟

إن منطقة القبائل تعاني ما تعانيه، وبقية مناطق البلاد تقاسمها نفس المعاناة. ألم يحن الوقت لإحداث وثبة تجمع كل الإرادات الخيرة، وما أكثرها، لا سيما ضمن حركة العروش، لكي يبرز من قلب هذه الأزمة دفع للرجوع

كنت أثناء تقديمي برنامج الحكومة قد أعلنت بقوة ودون أي لبس، عن عزم السلطات العمومية على مواصلة محاربة الإرهاب حتى دحره نهائيا، ذلكم الإرهاب الوحشي الهمجي الذي ما زال وللأسف، يزرع الموت والدمار في بعض مناطق بلادنا.

إن الأعمال الإجرامية الأخيرة ما هي إلا أفاعيل تقتربها شراذم البغاة التي أصابها اليأس والإحباط، التي باتت تتخبط وكأنها وحش يحتضر ولكنها ما تزال تترصد كل فرصة لإزهاق الأرواح والاعتداء على الحرمات والممتلكات.

ولا يسعني هنا إلا أن أترحم مجددا على كل روح ذهبت ضحية هذه الأعمال الدنيئة.

لقد قلت في هذا المقام، سيداتي، سادتي، إن تدابير جديدة قد اتخذت، وأن وسائل إضافية قد سخرت للقضاء نهائيا على تلك الحثالة النجسة التي تعد وصمة عار في أرض الجزائر الطاهرة.

من النافلة القول إنكم تدركون من موقع المسؤولية ما تتطلبه معالجة هذه الأمور من خصوصية لا تسمح بالإفصاح عن تفاصيل التدابير المتخذة للقضاء على هذه الآفة. وما النتائج التي حققتها مؤخرا قوات الجيش الوطني الشعبي ومختلف أسلاك الأمن لأبلغ دليل على الصرامة والفعالية اللتين تطبعان أعمال السلطات العمومية في هذا الميدان.

وسبق لي كذلك أن قلت إنه لن يتم القضاء على ظاهرة الإرهاب نهائيا إلا بتجدد المجتمع برمته ضد هذه البلية النكراء، وتعاون كل شرائح هذا المجتمع مع مصالح الأمن في محاربتها.

أو لم تكن للتعبئة الشعبية العارمة اليد الطولى في هزم الإرهاب وإحباط نواياه الخبيثة؟ إن الإرهاب، أبها الإخوة، أيتها الأخوات، أيقن أنه قد خسر المعركة إلا أنه

ولذلك أودّ التركيز هنا على أن الهيئات التي ستُحدث مستقبلاً، في هذا الإطار، لن تكون تنظيمات إقليمية جديدة يترتب عليها إنشاء جماعات محلية جديدة أو مقاطعات إقليمية لا ممرزة تابعة للدولة.

ومن جهة أخرى، فإن برنامج الحكومة المعروض عليكم يوضح بدقة أن هذه الهياكل لن تسند لها مهام التسيير التي تبقى من اختصاص الولايات والبلديات بصفتها جماعات محلية بمقتضى الدستور والتي زودها القانون بمجالس منتخبة وخصها بالاستقلالية المالية.

من هنا يتضح جلياً للجميع أن الأمر لا يتعلق البتة باستحداث كيان إقليمي جديد، كما يتصور البعض عن قصد أو غير قصد، والله أعلم بما تخفي الصدور. ولا حاجة هنا للتذكير بأن هذه المسألة - وهذا أمر بديهي معروف - مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالدستور.

وفي هذا السياق، ستعكف الحكومة على تنظيم عملية التكفل الأمثل بالمعطيات المتعلقة بالتنمية المحلية بغية توفير جوٍّ يضمن الانسجام بين مختلف أعمال المتعاملين الاقتصاديين في الميدان.

أخيراً، فإن هذا المسعى الذي يندرج ضمن مشروع عصرنه الإدارة والبحث عن المزيد من الشفافية وحسن الأداء، يرمي إلى إعادة تركيز عمل الإدارة في تسيير برامج التنمية تسييراً محكماً ومنسجماً.

لقد ورد في عدد من المداخلات تساؤل عن تعزيز سلطات الوالي. وهنا لا بدّ من التوضيح أن المقصود هو تعزيز سلطة الوالي على كل المديرية الولائية، علماً أن عدداً منها لا يخضع للإشراف المباشر للوالي وإنما يخضع مباشرة للدوائر الوزارية. وكيف، يا ترى، يمكن المجالس الشعبية المحلية أداء صلاحياتها في الرقابة على الهيئة التنفيذية إذا كان عدد من المصالح الخارجية للدولة يخرج عن نطاق سلطات الوالي؟

إلى الاستقرار والهدوء بغية التفرغ للتنمية التي تحتاج المنطقة المعنية إليها كغيرها، أمس الحاجة؟

إن منطقة القبائل من حيث هي أحد معاقل المقاومة الوطنية والنضال من أجل المواطنة، مدعوة إلى أن تضيف إلى رصيدها في خدمة الجزائر، تحقيق هذا الهدف بالرجوع إلى الطمأنينة والسكينة، في إطار المشاورة الصريحة والصادقة.

إن الحكومة، من جهتها تحدوها الإرادة الأكيدة في العمل بلا هوادة في هذا الاتجاه، لأن الجزائر، ذُخرنا المشترك، في حاجة إلى المضي قدماً بحزم وعزم، على درب التقدم والتنمية، قوية معززة بوحدتها وبتلاحمها الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

انصب العديد من تدخلات النواب الأفاضل على المسألة المتعلقة بإقامة الهياكل الإدارية الجهوية. ويستدعي مني ذلك أن أسوق بعض التوضيحات والتفسيرات، ولو على سبيل المساعدة على الاستيعاب الجيد لما يدخل في نية الحكومة من إضفاء المزيد من الفعالية على أعمال التنمية المحلية التي شرعت فيها الولايات والبلديات لصالح المواطنين.

نحن نتوخى من هذا المسعى ترقية القدرات في مجال التفكير، والحفز، وتفعيل الأعمال في ميادين تهيئة الإقليم وتحسين نوعية أداء المرفق العام، على العموم، وإضفاء الانسجام الضروري على نشاط التنمية المحلية، على الخصوص.

كما نتوخى منه تحقيق تنسيق أفضل لمشاريع إنجاز البنى التحتية الكبرى ذات البعد الجهوي مثل المطارات، والجامعات، والمراكز الاستشفائية المزودة بالتخصصات ذات المستوى العالي وتسيير المشاريع الكبرى لحشد الموارد المائية وتوزيعها.

للمتدربين في الأطوار كلها عشر (10) مرات. فلأهل العقول استخلاص العبر.

كما كرّست بلادنا في الوقت نفسه، الخيار الأساسي المتمثل في إحلال اللغة العربية مكانتها وجزارة سلك التعليم ومناهجه، الأمر الذي سمح بتوحيد لغة التعليم وهي اللغة العربية، في الطورين الأساسي والثانوي، و إلى حدّ بعيد، في التعليم العالي.

إن الحكومة إذ تعتبر اليوم أن المنظومة التربوية الجزائرية قد بلغت مرحلة متقدمة من حيث العدد، ترى أن الوقت قد حان للتركيز أكثر على معركة النوعية دون الإخلال، بالطبع، بمبدأ ديمقراطية التعليم الذي سيظل مكسبا وخيارا لا محيد عنهما.

وللقيام بهذا العمل فإن الحكومة ستتولى تنفيذ إصلاح المنظومة التربوية الذي يعد من طبيعة الأمور في كل المجتمعات وكل المجالات، يقتضيه التطور العادي لكل بلد. فكيف لنا أن نعتبر الإصلاح بدعة؟

و من ذا الذي تسول له نفسه الإقدام على الحيلولة بين الشعب الجزائري ولغته العربية التي استرجعتها له ثورتنا المجيدة؟ ومن ذا الذي ينصّب نفسه وصيا أو رقيبا أو حسيبا يرمي غيره بنية التنصل من ثوابت الأمة؟

وتجدر الإشارة إلى أن إصلاح المنظومة التربوية يدخل ضمن ورشات الإصلاح الكبرى التي يبادر بها السيد رئيس الجمهورية الرامية إلى تحقيق التقويم الوطني وبناء دولة وطيبة الأركان، دولة قوية و عصرية تحتل مكانتها كاملة في حظيرة الأمم.

ومن النافلة القول إن عملية الإصلاح ستتم وفق الإجراءات والبرنامج وفق ما جاء في برنامج الحكومة المعروض عليكم، بعد معاينة ميدانية دقيقة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

لقد أوّلّي العديد من أعضاء مجلسكم الموقر إصلاح المنظومة التربوية عناية خاصة، عناية مستفيضة يستحقها الدستور. فإنني أودّ، زيادة على ما ورد في برنامج الحكومة، تقديم بعض عناصر التوضيح وبعض المعطيات الإضافية لكي أبيّن أن إصلاح المنظومة التربوية أصبح اليوم أمرا ضروريا لا بدّ منه.

إن الدولة الجزائرية اختارت غداة الاستقلال عن قناعة، ورغم الصعاب، بناء منظومة تربوية وطنية الطابع، ديمقراطية الجوهر لتلبية التعطش المشروع إلى تحصيل العلم والمعرفة، وهذا أمر طبيعي بعد خروج شعبنا من ليل الاستعمار الدامس الطويل وما عانى طيلته من تجهيل ومحاوله لمسخ هويته.

وبعد مرور أربعة عقود من الزمن، يمكن أن يلاحظ الجميع، بكل فخر واعتزاز، أن بلادنا حققت، بفضل الوسائل المعتبرة التي حشدتها الدولة، وبفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها الأسرة التربوية، نتائج متميزة من حيث ديمقراطية التعليم لا جدال فيها ولا ينكرها إلا جاحد منكر.

وهل من حاجة إلى التذكير بأن منظومتنا التربوية بكل أطوارها تحتضن حاليا أكثر من 8 ملايين متدرب، ناهيك عن ملايين الخريجين من الاستقلال في جميع الأطوار؟

ويملي عليّ واجب تنوير هيئتكم الموقرة ومن خلالكم الرأي العام، أن المنظومة التربوية في كل أطوارها كانت تحتضن بعد الاستقلال مباشرة، ما يقارب 800.000 متدرب.

ويتجلى هكذا، أنه في حين تضاعف عدد السكان منذ الاستقلال ثلاث (3) مرات، فإن مجهود ديمقراطية التعليم وتعميم فرص التعلّم، مكّن من مضاعفة العدد الإجمالي

الهدف المتوخى منه إدخال ابتكارات نوعية ضرورية لتحسين أداء المنظومة التربوية ومردودها بصفة مرحلية رصينة.

وفي هذا السياق، فإن سنة 2002/2003 سوف تخصص للتحضير الدقيق والمُخطَّط للإصلاح بغية توفير كل الظروف و الوسائل اللازمة على الصعيد البشري والتنظيمي والبيداغوجي والمالي من أجل ضمان نجاح هذا الإصلاح.

ولرفع كل لبس عن مسعى الحكومة، لا بد أن أؤكد أن هذا الإصلاح هو إصلاح علمي وبيداغوجي. لذلك، ينبغي أن يتم تنفيذه على يد أهل التعليم، أصحاب الخبرة والاختصاص. ومن لنا غيرهم للتكفل بهذا الشأن العظيم الجليل؟

السيد الرئيس

السيدات، والسادة النواب الأفاضل، لكم يشرفني في مثل هذا المقام أن أشهد مجلسكم الموقر على أن الحكومة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك والتشكيك، أن اللغة العربية، وهي اللغة الوطنية والرسومية، كانت وستظل لغة التدريس، وأن الحكومة عازمة، كما يفرضه عليها واجبها الدستوري، على صون مكانتها على الدوام في كل مناحي حياتنا الاجتماعية.

السيد الرئيس

السيدات، والسادة النواب، إن مسألة تعليم اللغات الأجنبية، على غرار كل المسائل الأخرى في الإصلاح، ينبغي التطرق إليها بكيفية رصينة في سياق علمي وبيداغوجي بحت، بعيداً عن كل طرح غير موضوعي وذلك من منظور ضرورة تعلم اللغات الأجنبية.

و أنى لنعمة التمكن من إتقان اللغات الأجنبية أن تنقلب إلى نقمة ما دامت المدرسة الجزائرية راسخة في القيم الحضارية للأمة الجزائرية وهويتها؟

إن المدرسة الجزائرية التي نريدها لأبنائنا ستكون بإذن الله، ومساهمة جميع الفاعلين المعنيين، مدرسة تغرس قيم المواطنة في نفوس أبنائنا، وتعزز الانتماء الوطني فيهم وتمسكهم بمختلف مقومات شخصيتنا الوطنية من إسلام وعروية وأمازيغية.

إن الرهان الحقيقي الذي يطرح نفسه على المدرسة يتمثل في تنمية قدراتنا على التفتح على العالم وللعالم في ظل احترام قيم الأصالة والشخصية الوطنية.

لقد علق البعض كذلك على خيار الحكومة القاضي بإشراك جميع الجهات المعنية في عملية الإصلاح بأنه تراجع عن الإصلاح ذاته. وهذا أيضاً افتراء وتجنّب، ذلك أن الإصلاحات التي تهتم المجتمع بأسره يجب دائماً القيام بها في كنف التشاور والحوار والرصانة حتى نخلق حركية تسمح بتحقيق المبتغى وفق مسعى توافقي يتيح الفرصة للجميع للمساهمة في بلورة الإصلاح وتنفيذه.

وهل من سبيل إلى الإصلاح دون أولئك الذين ينهضون بتنفيذه، وأعني بهم أعضاء الأسرة التربوية المبدجلين؟

وكما سبق لي أن أشرت، فإن الإصلاح الذي نحن مقبلون عليه، سيكون إصلاحاً شاملاً، يُعنى بالتربية الوطنية، وبالتعليم العالي والبحث العلمي، وبالتكوين المهني أيضاً ضمن خمس عشرة (15) ورشة كبرى.

إن هذا العدد المعتبر من الورشات يجد تفسيره في كون تطوير منظومتنا التربوية يتطلب مساوقتها مع التطور السريع المسجل في الميدان التربوي، وحاجة المجتمع إلى مختلف فروع التكوين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إن إصلاح المنظومة التربوية لا يتمثل، بأي شكل من الأشكال، في إحداث أي نوع من التحول العشوائي، بل يتعلق الأمر بانتهاج مسار تغيير تدريجي ومنهجي، يكون

الإنجاز، تمتد من أكتوبر 2001 إلى مارس 2002، سمح هذا البرنامج الذي ينطوي على 3.442 مشروعاً، منها 88٪ أنجزت أو هي في طريق الإنجاز، بإحداث 232.000 منصب شغل، 56٪ منها في قطاع الفلاحة و40٪ في قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن.

وعلى العموم، فإن هذه الحركية النسبية في التشغيل التي جاءت نتيجة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في ظرف وجيز نسبياً، قد تحققت بفضل مشاركة أكثر من 11.000 مؤسسة تنتمي 97٪ منها للقطاع الخاص.

ولاربع في أن النتائج الأولية المسجلة في أقل من سنة من انطلاق هذا البرنامج تعتبر مشجعة وتؤكد مدى حرص السلطات العمومية على الإصغاء لانشغالات المواطنين.

كما سمح هذا البرنامج، خلال هذه الفترة القصيرة من إنجازه بتحقيق، على الخصوص، ما يأتي:

- * تحسين ظروف التمدرس بكل أطواره لصالح أكثر من 710.000 تلميذ من خلال ترميم 875 مؤسسة مدرسية، وإنجاز 20 ثانوية، و200 مطعم مدرسي، و95 مؤسسة تعليمية عاملة بالنظام الداخلي و نصف الداخلي،
- * توصيل الغاز والكهرباء لفائدة 826.000 نسمة.
- * إنشاء 35.000 مقعد بيداغوجي و 9.500 سرير لإيواء الطلبة بالنسبة للدخول الجامعي القادم.

إن هذا الجهد المبذول في إنجاز البنى التحتية والتجهيزات على مستوى قطاعي التربية والتعليم العالي هو بالتأكيد، أفضل طريقة للتعبير عن إرادة الدولة في توفير كل الظروف الكفيلة بتحقيق تنمية مطّردة للموارد البشرية التي تعد العامل المحرك في كل عملية نموّ.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

تجدد الإشارة من جهة أخرى، إلى أن الغاية من الشروع في إنجاز برنامج عشرين ألف (20.000) سكن وفق صيغة البيع بالإيجار، وكذا إعادة تأهيل المئات من

بذلك، تجد بلادنا مكاناً لها في عالم يشهد تحولات سريعة، عن طريق التحكم في اللغة العربية أولاً، والتي ينبغي دعمها وتطويرها دائماً، وعن طريق التفتح، أيضاً، على اللغات الأجنبية من أجل القدرة على التعامل مع غيرنا في عالم تعددت فيه منابع العلم والمعرفة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

لقد تطرق بعضكم إلى الشقّ المتعلق ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي يبادر به السيد رئيس الجمهورية وعبروا عن بعض الانشغالات المشروعة بالنظر إلى التطلعات والآمال العريضة المعقودة على هذا البرنامج من قبل المواطنين.

فاسمحوا لي أن أفيدكم بأن هذا البرنامج يستند إلى إطار مرجعي يرمي إلى ضمان حسن تنفيذ المشاريع وإضفاء مزيد من الشفافية على إبرام الصفقات العمومية، وإلى إشراك المواطنين، وفرض إلزامية بلوغ الأهداف المرسومة.

وهكذا، فقد تم وضع آلية للرقابة والرصد من أجل متابعة مدى تقدم تنفيذ المشاريع، وتقييم آثار هذه المشاريع من حيث تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين.

وأذكر هنا بأن الأهداف الأساسية لهذا البرنامج ترمي إلى تهيئة المناخ العام لاستئناف النمو الاقتصادي بالتوتيرة المطلوبة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

ينبغي التأكيد أنّ هذا البرنامج الذي يعد امتداداً لمخططات التنمية السنوية، قد أثار حماساً بالنظر إلى النتائج المسجلة في قطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والسكن، على وجه الخصوص.

وهكذا، فعلى أساس تقدير أولي يشمل ستة أشهر من

المستثمرين يهتمون اليوم بنوعية المحيط الذي يحميهم ويطمئنهم ويسمح لهم بإنجاز مشاريعهم في ظروف حسنة من حيث الآجال والوسائل.

إن شعور التردد الذي يساور المستثمرين أصبح بلا مبرر بعد تسجيل تحسن في مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني، منها توازناتنا الخارجية، وانخفاض التضخم ونسبة الفائدة المصرفية، والتحسين الملحوظ في السيولة المصرفية.

ويجدر التذكير بالتضحيات الجسام التي بذلها المواطنون والتي سمحت بإحراز كل هذا التقدم، وبالقضاء تدريجيا على الاختلالات الداخلية والخارجية التي كانت سمة من سمات اقتصادنا منذ بضع سنين خلت، وكادت أن تصل به إلى حافة الاختناق المالي والانفجار الاجتماعي.

أولا يليق بنا أن نتذكّر هذا، معشر النواب؟ لأن في الذكرى عبرة.

كما لا يفوتني أن أوضح أنه يتحتم علينا الحفاظ على مكاسب الاستقرار هذه، إذ أنّ وضعيتنا الاقتصادية ما تزال هشّة. فأى انزلاق في هذا النطاق ستنجرّ عنه عواقب وخيمة سوف تؤثر سلبا في توجّه المتعاملين الاقتصاديين إلى الاستثمار، وتشجع على اللجوء إلى نشاطات المضاربة، وتزيد بالتالي، في تدهور القدرة الشرائية لدى الأجراء ولدى الطبقات الأكثر عرضة للفقر من المواطنين.

إن تخفيف الإطار التنظيمي، وتبسيط الإجراءات والمحاربة المستمرة والدائمة للسلوكات البيروقراطية مهما كان نوعها، كلها أعمال تستجيب للمبادئ الرئيسية لسياستنا في مجال حفز الاستثمار ودعمه.

وفي هذا الإطار بالذات، تدرج الأعمال التي برمجنها، وشرعنا في تنفيذ بعضها، فيما يخص لا مركزية الشباك الجامع (الشباك الوحيد) وتخفيف إجراءات إنشاء المؤسسات ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

الأحياء والعمارات السكنية لصالح 530.000 ساكن، هي بعث الأمل لدى الطبقات المتوسطة التي لم تحظ حتى الآن بالاهتمام الكافي فيما يتعلق بسبل الحصول على السكن.

إلى جانب ذلك، تم الشروع في إنجاز عدد من المشاريع الكبرى المهيكلّة والمتصلة بتهيئة الإقليم كالطرق السريعة والسكك الحديدية، والتحويلات المائية الكبرى، وحظائر المعلوماتية وتكنولوجيات الاتصال، باللجوء إلى وسائل خاصة وأنماط تمويل تتطلب اللجوء إلى عمليات التمويل الخارجي.

إن هذه المشاريع الكبرى الحاسمة في رسم معالم جزائر الغد والانتفاع من المزايا المقارنة التي تتوفر عليها مختلف مناطقنا، ستمكن من البدء في حركية الأشغال الكبرى التي ستوفر لا محالة، فرص العمل.

ومع ذلك، فإن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لا يمثل إلا شوطا ضمن الاستراتيجية الشاملة للحكومة من أجل إحداث مناصب الشغل، وتحسين ظروف معيشة المواطنين، ووضع اقتصادنا على نهج النمو المستدام.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات، والسادة النواب الأفاضل،

يشكل انتعاش الاستثمار الخاص المنتج المحرك الأساسي للنمو. وقد كان الكثير من الإخوة النواب على حق في التذكير بذلك. فالأمر يتعلق بالاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يوجد اقتصادنا في أمس الحاجة إليها للتخفيف من هشاشته، ولدعم قدرته التنافسية.

تقع نجاعة سياستنا في مجال التشجيع والدعم في صميم هذه الإشكالية، إذ أنّ الاستثمار ما يزال يصطدم بالممارسات البيروقراطية التي ثبّطت عزيمة العديد من أصحاب المشاريع، سواء أكانوا جزائريين أم أجانب. وزيادة على المزايا الجبائية والمالية الممنوحة، فإنّ

وفي هذا الصدد أيضا يندرج موضوع إصلاح القطاع المالي والمصرفي بهدف تحسين منظومة تمويل اقتصادنا من خلال تنويع الساحة المصرفية أكثر فأكثر، وعصرنة منظومتنا في مجال الدفع، وتحسين نوعية الخدمات التي تؤديها البنوك.

إن تطبيق هذا الإصلاح يعدّ من بين أولويات الحكومة، وستكون سنة 2003 منعطفا حاسما في إرساء قواعد منظومة مصرفية عصرية تشتغل حسب المقاييس المعمول بها دوليا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات، والسادة النواب الأفاضل،
أبدي بعض النواب الأفاضل تحفظات بشأن خيار اقتصاد السوق الذي يندرج فيه برنامجنا وكذلك حول قدرتنا على تحمل مسؤولية خيارات التفتح على الاقتصاد العالمي ومستلزماته.

وأودّ أن أذكر هنا أن خيار اقتصاد السوق تم تكريسه نهائيا في الدستور الذي ينص بكل وضوح على حرية التجارة والمقاولة. وعلى هذا الأساس فإن البرنامج الذي طرحته عليكم يتطلع إلى تسريع الإصلاحات واستكمالها.

من ناحية أخرى، فإن وجوب التكيف مع مسار الاقتصاد العالمي يفرض علينا تحديات جديدة يتعين مواجهتها لتجنب النكوص والتهميش الاجتماعي.

يتعين علينا أن نواجه التحولات التي طرأت على بنية النظام الدولي، ونواجه المنافسة التي تزداد حدة على المستوى العالمي تفرض على الفاعلين الاقتصاديين الالتزام بقواعد أكثر صرامة من حيث النجاعة والفعالية.

وقد سبق لي أن أشرت إلى أن كل موقف يتسم بالانطواء على النفس وبالنزوع إلى مقاومة التجديد في المجال الاقتصادي، يضر في نهاية المطاف بمصالح المتعاملين الاقتصاديين وبالمجموعة الوطنية قاطبة.

ووضع إطار جديد لتسيير العقار الصناعي الذي يمثل، كما يعلم الجميع، العقبة الرئيسية أمام الاستثمارات.

إن تطوير الاستثمار يعتبر ضروريا لتنويع اقتصادنا الذي ما زال مرهوناً إلى درجة كبيرة بالمحروقات التي تمثل قرابة 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و 50٪ من مجموع الاستثمار، وأكثر من 95٪ من قيمة صادراتنا، وقرابة 60٪ من الإيرادات الجبائية.

ومن أجل ذلك كلّه، نولي عناية خاصة في برنامجنا هذا، لاستراتيجية تنويع عائداتنا ومواردنا في مجال التراكم، وهذا يقتضي مواصلة مسار فك الاحتكار عن النشاطات قصد جلب مستثمرين جدد في قطاعات مُدرة، مثل المناجم حيث ما تزال قدراتنا فيه مستغلة استغلالا ضعيفا، والطاقة والسياحة والفلاحة، وقطاع البنى التحتية والمرافق العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

يتيح لي التطرق إلى هذا الموضوع الفرصة لأوضح أنه ليس وارداً في نيّة الحكومة حوصلة الخدمات العمومية، وإنما فتح هذه الأنشطة على التمويلات وعلى التسيير الخاص من خلال ترقية صيغ جديدة على غرار صيغة الامتياز.

ويتمثل هدفنا من ذلك في استكمال الجهود المالية التي بذلتها الدولة من أجل مواجهة الحاجات الضخمة في مجال التمويل والتسيير المتخصص للذين يميزان قطاع البنى التحتية والمرافق العمومية.

وزيادة على التسهيلات المقررة، فإن غايتنا المنشودة في نهاية المطاف، تكمن في وضع حدّ لممارسات الرشوة والارتشاء المشيئة الرذيلة التي لم تكن لتستفحل لولا وجود إطار تنظيمي متحجر وغير ملائم.

لقد سجلت أن مسألة الخوصصة قد أثارت مخاوف لدى بعض أعضاء المجلس المؤقت.

سبق وأن قلت إن الحكومة لا تتعامل مع هذه المسألة من منطلق إيديولوجي وإنما تسعى إلى تثمين الممتلكات الوطنية وتحسين استغلالها. فالخوصصة ما هي إلا وسيلة من الوسائل التي تسمح بإدخال النجاعة وحسن التسيير على نسيجنا الاقتصادي باعتبارها عملاً وتصرفاً اقتصاديين.

ويجدر التذكير بأن عمليات الخوصصة التي أنجزناها في ماضٍ قريب جداً، تمت في ظروف مرضية، لاسيما من حيث الحفاظ على مناصب الشغل وعلى النشاط، وهما من ضمن الأهداف الأساسية المتوخاة.

إن الخوصصة، سواء أكانت في شكل فتح كلي أو جزئي لرأس المال المؤسسات العمومية أم في شكل التنازل عن أصول مادية، سوف يتم تشجيعها كلما سمح ذلك بإنقاذ مؤسسة ما وبالحفاظ على مناصب الشغل، كما كان الشأن بالنسبة إلى ألفاسيد (ALFASID)، و برفع القدرة التنافسية كما كان الشأن بالنسبة إلى المؤسسة الوطنية للمنظفات (ENAD HENKEL) الجزائرية.

وتدعونا هذه الأمثلة التي ينبغي أن تضاف إلى عمليات التنازل عن أصول بعض المؤسسات الاقتصادية لصالح العمال، إلى انتهاج سلوك براغماتي في مجال الخوصصة.

إن عمليات الشراكة والخوصصة الجارية في الوقت الحاضر تندرج ضمن هذا المنطق المتمثل في رد الاعتبار إلى النشاط وتطوير مستوى تنافسية مؤسساتنا. وسوف تنجز هذه العمليات في الشفافية المطلقة وفي ظل احترام المصالح العليا للمجموعة الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

لقد وضعت الحكومة مؤخراً تنظيماً جديداً لقطاع

إن الجزائر عازمة كل العزم على الاندماج على أحسن وجه وبأقل ضرر في مسار العولمة والاستفادة من الفرص التي يتيحها التوجه الجديد للاقتصاد العالمي بهدف خلق المزيد من الثروات وتوسيع إمكانيات توفير فرص العمل. على أن هذا يتطلب التخلي عن كل أساليب العمل البالية، وتكييف مناهج عملنا والتوصل إلى إحداث تغييرات حقيقية في التصورات وأنماط التفكير.

إن استغلال الفرص التي تتيحها العولمة يستلزم من الناحية المنهجية تعزيز حرية المبادرة ودعم الملكية وحمايتها، وتحسين فعالية تسيير المساهمات العمومية، وحشد الادخار الداخلي والخارجي وتخصيصه للاستثمار المنتج، وضمان الاستقرار النقدي، وإقامة هياكل جبائية وجمركية ومصرفية قادرة على مواجهة المنافسة.

إن استغلال الفرص التي تتيحها العولمة تتطلب كذلك تطوير الخبرة، ونوعية الموارد البشرية، وتثمين أخلاقيات العمل وقيمه، و تأهيل مؤسساتنا الوطنية وقدرتها على التكيف مع الأوضاع الجديدة.

إن استغلال الفرص التي تتيحها العولمة يعني في نهاية المطاف إعداد عقد اجتماعي بصيغ جديدة بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، واعتماد أسلوب التشاور والحوار على الدوام، كقاعدة في التعامل، و يعني كذلك استقرار القدرة الشرائية، والسهر على تنمية اقتصاد متضامن حريص على مراعاة ظروف معيشة الضعفاء والمحرومين.

إن تأقلمنا مع المحيط الاقتصادي الجديد لا يعني بتاتا التنازل عن البعد الاجتماعي في سياستنا الاقتصادية، إذ يبقى مبتغانا قبل وبعد كل شيء، هو بناء مجتمع التضامن وتقاسم الأعباء والخيرات، الذي يضمن تماسك النسيج الاجتماعي وتلاحمه.

السيد الرئيس

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

27-28٪ منذ سنوات عديدة بفضل تدابير التشغيل البديلة التي سمحت على الخصوص بتوفير مناصب اشتغال (les emplois d'occupation) لأكثر من 370.000 مستفيد، لا سيما في إطار:

-أشغال المنفعة العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة، في حدود 33.000 منصب شغل كل سنة،
-النشاطات ذات المنفعة العامة التي سمحت بتشغيل 135.000 بطال،

-وظائف المبادرات المحلية، في حدود 130.000 منصب شغل.

-ترتيب عقود ما قبل التشغيل الذي يخص الجامعيين والتقنيين السامين، والذي سمح بتوظيف أكثر من 24.000 من حملة الشهادات، من أصل حصة تقديرية تبلغ 31.000 منصب.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

فيما يخص تنفيذ الترتيب المرتبط بدعم تشغيل الشباب عن طريق إنشاء المؤسسات الصغيرة، فقد تم القيام، عند تاريخ 31 ماي 2002 بدراسة حوالي 161.000 ملف لإنشاء مؤسسات صغيرة. وترتب على هذه الدراسة تسليم حوالي 145.000 شهادة موافقة وأكثر من 33.000 اعتماد في إطار التمويل الذاتي.

وسوف تؤدي هذه النشاطات إلى توفير مئات الآلاف من مناصب الشغل إذا ما تم التحكم في حسن إدارة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من جهة، وتم كذلك حسن ربط وضبط العلاقة بينها وبين البنوك. وستلزم القطاعات المعنية بالمتابعة الميدانية لهذا الملف الحساس والمستعجل في نفس الوقت.

إن الأعمال التي نعتزم القيام بها ستوجه، كما سبق أن أشرت، إلى بذل جهد أكبر وتحقيق نتائج أفضل بواسطة مخطط دعم الإنعاش، وسياسة دعم الاستثمار، وتعزيز

المؤسسات العمومية يتمحور حول شركات تسيير المساهمة (S.G.P) وذلك بعد حل الشركات القابضة العمومية. ويتمثل الهدف الرئيسي المتوخى من هذا التنظيم الجديد في وضع حد للاختلالات الملحوظة في مجال تسيير الممتلكات العمومية. ويتعلق الأمر بحد الاعتبار إلى الشفافية والفعالية اللتين ينبغي أن تسودا في تسيير المؤسسات العمومية.

إن هذا التنظيم الجديد سوف يسمح للحكومة، من خلال مجلس مساهمات الدولة، بضمان متابعة أمثل للمساهمات العمومية وتنظيم أفضل لعمليات إعادة الهيكلة وفتح رأسمال المؤسسات العمومية من أجل تحسين أدائها ونتائجها.

ستكلف شركات تسيير المساهمات التي أنشئت وشرعت في عملها، بالقيام بهذه المهمة التي ستتجسد في عقد النجاعة (contrat de performance) لأننا مصممون على إضفاء الطابع التعاقدية على العلاقات بين الدولة صاحبة الملكية وبين مسيري المؤسسات العمومية كما أوضحت ذلك في عرضي المتعلق بتقديم البرنامج.

السيد الرئيس

السيدات والسادة النواب،

كانت وضعية التشغيل وسوق العمل بحق، هي الأخرى محلّ انشغال لديكم، والحكومة بدورها تشاطركم هذا الانشغال.

إن هذه الوضعية ماتزال تتميز بنسبة بطالة تجاوزت مليونين ونصف مليون (2.5) عاطل عن العمل، وذلك بسبب الزيادة المرتفعة في طلب العمل (3٪ سنويا) التي تتزامن مع وتيرة نمو غير كافية (أقل من 2٪ بالقيمة الحقيقية).

غير أنه يجدر التذكير بأنه تم وضع حد لنزعة تدهور وضعية التشغيل التي ظلّت مستمرة منذ نهاية الثمانينات، وبذلك استقرت نسبة البطالة في حدود

ومع ذلك، فإن الجهد المالي المبذول من جانب الدولة يستدعي التحسين من حيث الآثار المنتظرة منه على المواطنين المعنيين.

وهكذا، فإن الحكومة ستقوم بتقييم وأف لمجمل ترتيبات الحماية الاجتماعية القائمة بغية استخلاص العبر اللازمة من هذه العملية وتحسين تسييرها وفعاليتها في كل مراحلها.

السيد الرئيس

السيدات والسادة النواب،

إن مسألة السكن استرعت عن جدارة اهتمامكم البالغ، وفي هذا الميدان فإن الحكومة، اقتناعاً منها بحساسية هذا الموضوع، عازمة على تكثيف الجهود في مجالات ثلاثة:

- في مجال السكن الاجتماعي الإيجاري في المقام الأول، حيث يتعلق الأمر بالحفاظ على وتيرة فتح ورشات البناء واستكمال البرامج الجاري إنجازها مع اتخاذ التدابير لشغل المساكن المنجزة في الآجال المعقولة بغية تحقيق هدف الإسكان من جهة، وحفظ مصلحة الخزينة العمومية، من جهة أخرى.

- في مجال البيع بالإيجار، فإن برنامج العشرين ألف (20.000) سكن الذي يمثل الشق الخاص بعام 2001، تم الانطلاق في إنجازها، وستجري عملية تسليم السكنات في الآجال المحددة لها.

فيما يتعلق ببرنامج 2002 والذي يخص 35.000 سكن، فإن أشغال إنجازها ستنتقل في سبتمبر المقبل بإذن الله.

كما سيتم الانطلاق في برنامج إنجاز 65.000 سكن حسب صيغة البيع بالإيجار ممول لأول مرة بمساهمة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في انتظار مشاركة مؤسسات مصرفية ومالية أخرى وطنية أو أجنبية. وستكون هذه البرامج مصحوبة بإنجاز مرافق للخدمات الجوارية اللازمة لحياة مريحة ينعم بها المواطنون.

سياسات دعم تشغيل الشباب وتوجيهه نحو وظائف دائمة ضمن نشاطات جديدة في قطاع الخدمات التي تستخدم التكنولوجيات الجديدة. كما ترمي هذه الأعمال إلى تطوير قابلية تشغيل الشباب بواسطة التأهيل وتعزيز التكوين والتمهين، وفي الأخير، بواسطة التحسين النوعي لسير المرافق العمومية للتشغيل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

لقد أثرتم عن حق ووجاهة موضوع السياسة الاجتماعية بصفة عامة. ويجدر بي في نفس المقام أن أشير إلى أن الدولة خصصت في ميدان السياسة الاجتماعية، في عام 2002، مبلغ 338 مليار دينار بعنوان التحويلات الاجتماعية، وأن هذا المبلغ المعتبر يمثل 8% من إجمالي الناتج المحلي و22% من ميزانية الدولة، وعرف زيادة بنسبة 4% قياساً إلى عام 2001 و 35% قياساً إلى عام 2000؛ إذ ارتفع من 250 مليار دينار في سنة 2000 إلى 338 مليار دينار في عام 2002، أي بزيادة 88 مليار دينار في ظرف ثلاث سنوات فقط.

وتجدر الإشارة إلى أن التحويلات الاجتماعية تغطي الأنشطة المتصلة بالمساعدة والتضامن والتربية بجميع أطوارها، والصحة والسكن والإسكان ودعم الفلاحة والكهربة الريفية والتوزيع العمومي للغاز والإعفاءات المختلفة.

ثم إن تحليل بنية التحويلات الاجتماعية يبين مدى أهمية الإنفاق في مجال المساعدة والتضامن حيث جاء في حدود 40% من المبلغ الإجمالي، وكذا الحجم الكبير المخصص لتسهيل اقتناء السكن حيث يمثل 23% من المبلغ الإجمالي.

وتُبين هذه الملاحظات الأهمية التي توليها السلطات العمومية للسياسة الاجتماعية وانعكاساتها على التنمية البشرية.

ولمواجهة هذه الندرة والاستجابة للاحتياجات الفورية للمواطنين لهذه المادة، بادرت الحكومة إلى تنفيذ برنامج استعجالي يضاف إلى البرنامج العادي الذي هو بصدد التنفيد.

يرمي هذا البرنامج الاستعجالي بالأساس إلى زيادة الإنتاج من المياه الجوفية والاستعمال الأمثل لموارد المياه السطحية وتحسين تسيير الشبكات من خلال محاربة تسرب المياه وإنجاز أشغال التجديد التي تقتضيها الضرورة الملحة.

ويشمل البرنامج الاستعجالي هذا سائر التراب الوطني، ورُصد له مخصص مالي قدره 31 مليار دينار منها 25 مليار دينار تم تخصيصها وتعلق أساسا بما يأتي:
-إنجاز 58.000 متر خطي لحفر الآبار منها 10.000 متر خطي مخصصة للجزائر الكبرى.

-الربط بين السدود الواقعة غرب الجزائر العاصمة، أي سد غريب بولاية عين الدفلى، وسد بورومي بولاية البليدة، وسد بوكردان بولاية تيبازة، لتأمين تزويد العاصمة بماء الشرب، وأعلن أن هذه العملية قد تم إنجازها وأصبح الماء يصل إلى الجزائر من هذه السدود الثلاث منذ أيام قلائل.

-مشروع إقامة 18 وحدة صغيرة لتحلية ماء البحر عبر خمس ولايات، هي سكيكدة وبومرداس والجزائر العاصمة وتيبازة وتلمسان بطاقة إنتاج إجمالية قدرها 50.000 متر مكعب في اليوم.

كما أن البرنامج سينصب على تعجيل إنجاز الأشغال لاستكمال بناء السدود العشرة (10) والتحويلات الجاري إنجازها وبنائها بمختلف ولايات التراب الوطني.

بالنسبة إلى ولاية الجزائر على الخصوص وعددها 42 بئرا، تجدر الإشارة إلى أنه بفضل عمليات حفر الآبار، والمرحلة الأولى من ربط السدود فيما بينها، تم حشد 425.000 متر مكعب يوميا من المياه، وهو مستوى

في مجال دعم الدولة لتملك السكن الريفي والسكن الاجتماعي والسكن التساهمي، فقد اتخذت إجراءات لرفع سقف المساعدة المالية المقدمة في هذا المجال إلى 500.000 دينار بدلا عن 300 ألف دينار سابقا علما أن هذه الإجراءات ترمي إلى تحسين ظروف سكن المواطنين ذوي الدخل المتوسط، وتساعد على استقرار سكان المناطق الريفية.

أخيرا وفي ميدان امتصاص السكن غير اللائق، ستعمل الحكومة على إدراج معالجة هذه المسألة في إطار برنامج منظم على الأمد المتوسط يتم تسطيره بمشاركة الجماعات المحلية متفادية العمليات الظرفية.

ومن جهة أخرى فإن استئناف إنجاز برامج السكن الترقوي المتوقعة، يشكل اهتماما بالغاً لدى الحكومة، وستسمح الإجراءات المتخذة في هذا الصدد، بالانتهاء من هذه البرامج خلال سنة 2003.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إن المسألة الشائكة المتمثلة في النقص المزمن في المياه في البلاد كانت محل تدخلات عديدة من جانب النواب الأفاضل.

وبالفعل، فإن تقييم الوضع في قطاع المياه يظهر نقائص في مجال البنى التحتية لحشد المياه وتحويلها، واختلالا كبيرا في تسيير المرفق العمومي للمياه واستغلال الشبكات الموجودة.

إضافة إلى هذه النقائص، فإن العجز في تساقط الأمطار الذي شهدته البلاد على مدى فترة طويلة، أثر بقدر كبير، في توفر موارد المياه، مما أدى إلى انخفاض في مستوى الطبقات المائية الجوفية وحتى إلى نفاد مخزون بعض السدود المخصصة للتزويد بماء الشرب. ويتعلق الأمر بسد قدارة بولاية بومرداس، وسدي زرداظة وقنيطرة بولاية سكيكدة، وعين الدالية بولاية سوق أهراس.

-إعادة تأهيل شبكات التوزيع في التجمعات السكنية الكبرى.

وسيخص الشق الأول من هذه العملية ست عشرة (16) مدينة وهي قسنطينة، عنابة، جيجل، بجاية، سطيف، تيزي وزو، باتنة، سيدي بلعباس، معسكر، تلمسان، الوادي، تيارت، غليزان، الشلف.

وتجدر الإشارة إلى أن الأشغال التي تخص مدينتي الجزائر العاصمة ووهران، هي الآن قيد الإنجاز.

بالإضافة إلى ذلك، فإن البرنامج الجاري لتجديد قنوات جلب المياه يمتد على مسافة 6000 كلم عبر التراب الوطني.

وسيتم دعم إنجاز هذه العمليات التي ترمي على الخصوص إلى تحسين نمط تزويد المواطنين بماء الشرب، وتعزيز شبكات التطهير عبر البلاد عن طريق مواصلة تغيير الإطار القانوني الأساسي الذي يحكم هيئات التسيير في مختلف المستويات وتحسين مستوى تكوين أعوان القطاع، وذلك بهدف بلوغ أداء أفضل من خلال متابعة صارمة للمشاريع والتقليل بشكل ملموس من كلفتها وأجال إنجازها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

في ميدان الفلاحة، أود أن أطلع النواب الأفاضل على أن الإحصاء العام للفلاحة الذي جُدد له أكثر من 8000 عون، أعطى معلومات دقيقة عن أهمية الفلاحة في بلادنا وبين السبل التي علينا أن ننتهجها لإعطاء دفع للتنمية المستدامة في هذا القطاع الحيوي من الاقتصاد الوطني.

وأذكر من بين المعطيات أن:

- الفلاحة توفرّ الشغل لـ 2.358.000 عامل يعملون في قرابة مليون مستثمر فلاحية،

- 83٪ من هذه المستثمرات تابعة للخوادم و15٪ مستثمرات فلاحية جماعية وفردية والباقي يتكون من شركات مدنية عائلية ومزارع نموذجية عمومية.

أحسن من ذلك المسجل سنة 2001 في نفس الفترة. هذا وستعرف مدينة الجزائر، تحسنا في عملية توزيع المياه عندما تصل الكمية المحشودة في الأيام القليلة القادمة إلى 450.000 متر مكعب.

لهذا الغرض، لا بدّ من الإشارة مرة أخرى إلى أن الوضعية المتسمة بالجفاف، أبرزت ضرورة اعتماد مقاربة جديدة في مجال حشد هذا المورد النادر وتسييره.

ودائما في ميدان حشد المياه، ستنبصّ الجهود على الموارد غير التقليدية، أي تحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة.

زيادة على ذلك، سيمكّن إنجاز حوالي ستين (60) محطة لتصفية المياه المستعملة في المدن، وإعادة تأهيل محطات التصفية الموجودة وعددها عشرون (20)، ليس فقط من باب حماية موارد المياه والمحيط بصفة عامة، بل وسيمكّن أيضا قطاعات الفلاحة والصناعة من الاستفادة من كمية لا يستهان بها من المياه المعالجة لتعويض العجز المقدر حاليا بحوالي 55٪.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

ستستفيد الفلاحة كذلك من مياه حوالي ثلاثين (30) ممسكا مائياً يجري حاليا إنجازها.

لقد تكفل البرنامج الخاص بالري بعمليات تطهير المياه ومنها:

-التجمع الحضري بوهران.

-وادي ميزاب، ومدينة سيدي بلعباس وحمايتهما من الفيضانات.

-مدن سكيكدة وبسكرة والجزائر العاصمة.

وفي ميدان تحسين تسيير البنى التحتية والتوزيع، ستشمل الأعمال، ما يأتي:

-أشغال صيانة السدود الجاري استغلالها، من بينها تسعة (9) يتعين إزالة الأحوال منها على فترة ثلاث سنوات (2003-2005).

على الخصوص، من خلال تنفيذ الشق المتصل بالتنمية الريفية في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتأكيد خيار الهضاب العليا والجنوب وكذا تفعيل مخططات التنمية المحلية وتنمية مناطق الجنوب.

وأود أن أعلن أمامكم اليوم أن الترتيبات التي تم وضعها في هذا الإطار، تدعمت بإنشاء صندوق لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، كما تم تحديد كفاءات تفعيله بموجب نص تنظيمي. وسيسهل هذا الصندوق على مربي المواشي سبل الحصول على قروض تُدعم جزئياً بتمويل من خزانة الدولة وتغطيها تأمينات اقتصادية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إن الحكومة التي تدرك تماما التأخر المسجل في مناطق الجنوب، قد باشرت في إطار تفعيل صندوق تنمية الجنوب، إنجاز أعمال خصوصية تتمثل في:

- البرامج التنموية الإضافية،

- التدابير التشجيعية المرافقة.

وبلغ المخصص المالي المرصود لهذا الصندوق أكثر من 20 مليار دينار وهو ما مكن من إحداث ما يزيد عن 15.000 منصب عمل إلى يومنا هذا.

ويقوم مخطط العمل لعام 2002 على أساس جديد يندرج فيه توسيع مجال الاختصاص الإقليمي لهذا الصندوق ليشمل 90 بلدية في المناطق السهبية من جهة، ومن جهة أخرى، رفع نسبة تزويد الصندوق من 1 إلى 2٪ من الجباية البترولية ليصل المبلغ الإجمالي المتوفر إلى 18 مليار دينار في سنة 2002.

وتشير التقديرات الأولية الخاصة بتنفيذ عمليات هذا الصندوق إلى 184 مشروعاً اكتمل إنجازها أو هي في طور الإنجاز.

وستستمر الحكومة في تنفيذ برامج صندوق المناطق

- 80٪ من المستثمرات تتربع على أقل من 20 هكتاراً و69٪ على أقل من خمسة (5) هكتارات، وهذا يعني أن فلاحنا تستند إلى مستثمرات صغيرة بكل ما تنطوي عليه من إشكاليات في تحقيق التنمية الفلاحية.

-المساحة الفلاحية النافعة تقدر بـ 8,6 ملايين هكتار وهذا يعني أن الجزائر كسبت مليون هكتار في غضون حوالي ثلاثين (30) عاماً مقارنة بالإحصاء الأخير للفلاحة الذي جرى سنة 1973، وهذا ما يبعث على رفع وتيرة استصلاح الأراضي.

أود كذلك أن أذكر أن القطاع الفلاحي بدأ في الأعوام الأخيرة يعرف حركة جديدة بفضل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية. وقد بدأت بعدُ تظهر نتائج مرضية في هذا الميدان سيما من حيث توفير مناصب الشغل وزيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

وقد تم دعم عملية التجديد والعصرنة الخاصة بفلاحنا بإلغاء ديون الفلاحين البالغة سبعة عشر (17) مليار دينار طبقاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية. وبلغ عدد الملفات التي تمت معالجتها في هذا الإطار قرابة 103.000 ملف إلى غاية 30 جوان 2002.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

إن سياسة تهيئة الإقليم والتنمية المحلية تشغل مكانة هامة في برنامجنا. وقد تساءل العديد من النواب عن مضمون سياستنا في هذا المجال وأبدوا عدداً من الملاحظات والمقترحات التي تتناول التكفل بمسألة التنمية المحلية ولا سيما في مناطق الجنوب.

وبهذا الصدد، اتخذت الحكومة عدة تدابير ترمي إلى تمشين الإقليم الوطني وموارده وإيلاء أهمية أكثر المناطق التي تشكو التهميش من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

وتتجلى سياسة التنمية المحلية والتوازن الجهوي هذه

السيد الرئيس،
السيدات والسادة النواب الأفاضل،
إن التوضيحات التي جئت بها حول بعض السياسات القطاعية ليست شافية ضافية. إنني اقتصر على أهم مجالات نشاط الحكومة التي تنصب على ميادين ذات صلة مباشرة بحياة المواطن مثل سياسة الماء والسكن والتشغيل وتنمية المناطق الجنوبية والمالية المحلية والميزانية الاجتماعية للدولة.

أردت من خلال ذلك كله، ولو بإيجاز، إبراز حجم الموارد المالية التي ترصدها ميزانية الدولة لفائدة القطاعات المذكورة وذلك من حيث اعتمادات التسيير و من حيث الإعانات وعمليات التجهيز على حد سواء.

ستكون لكم، سيداتي، سادتي النواب الأفاضل، فرصة الإلمام الشامل والمفصل بالميزانيات المخصصة لمختلف مجالات إنفاق الدولة ومناقشتها بصفة معمقة مع كل من الوزراء المعنيين عند دراسة الميزانيات القطاعية.

وأنا كلي ثقة في أنكم عندما تطلعون على التوازنات المالية الإجمالية لميزانية الدولة، وعلى التقلبات التي ترهن جزءا كبيرا من إيرادات الميزانية بالنسبة إلى القسط المترتب على الجباية البترولية، وعبء المديونية العمومية والإكراهات التي تحد من يسر التحكيم بين الميزانيات نظرا لأهمية ما يعبر عنه من احتياجات، إنكم سيداتي، سادتي، ستدركون أن دور المطالبة بالمزيد من النفقات يسير، في حين أن دور التحكيم بين المطالبين لا يسهل دائما الاضطلاع به خاصة عندما نكون أمام قطاعات واحتياجات جديرة بالأولوية والعناية.

فلأترك الوهم يستدرجنا إلى الاعتقاد أن الحكومة تتوفر على ثروات لا تحصى ولا تعد وتقتّر شحا في الصرف منها.

وحتى نرفع ما قد يكون هناك من لبس في المفاهيم وفي ميكانزمات التمويل بين الرصيد المتوفر من العملة

الجنوبية من خلال إسناد مسؤولية أكبر إلى السلطات والمنتخبين المحليين، في وضع المشاريع وإدارتها إلى أن تبلغ غايتها.

من ناحية أخرى، وبخصوص مسألة ديون البلديات، شرعت الحكومة منذ عام 2000 ضمن إطار تحسين القدرات المالية للجماعات المحلية في عملية تطهير شملت 1472 بلدية مدينة بمبلغ 22 مليار دينار منها 8,7 ملايين دينار بعنوان التسيير و13,3 مليار دينار بعنوان التجهيز.

إضافة إلى التكفل بالديون المتصلة بالإنفاق الإجمالي من كهرباء وماء وأجور وتأمينات، والذي استلزم توفير مخصص مالي قيمته 6 ملايين دينار بعنوان قانون المالية لعام 2000، ثم في عام 2001 تخصيص مبلغ 8 ملايين دينار لتصفية الديون المتصلة بالتجهيز منها 4,5 ملايين دينار تخص المؤسسات العمومية و3,5 ملايين دينار تخص المؤسسات الخاصة.

إن موارد الميزانية التي تم رصدها في إطار قانون المالية لعام 2002 خصصت للتكفل بالمتبقي من الديون التي لم تتم تصفيتها حتى نهاية 2001.

وهكذا، فإن التدابير التي اتخذتها الحكومة في إطار مختلف قوانين المالية في الفترة ما بين 2000 و2002، مكنت من طي ملف ديون البلديات طيا نهائيا.

أود أن أوضح أخيرا أن هذه العملية التي أنجزت اعتمادا على دراسة الملفات حالة بحالة، تدرج في أفق تجديد النظام المالي المحلي القائم على استقلالية حقيقية للجماعات الإقليمية وعلى الإقرار بحقها في حشد الموارد البديلة من أجل تغطية أعبائها.

وكل هذه التدابير تعبر عن تطلعنا إلى تحقيق تنمية متكاملة لبلادنا.

فالجوائز لا يمكن أن تتقبل مثل هذا المنطق باسم الديمقراطية التي دفعت من أجلها ثمننا باهظا.

إن النزاع في الشرق الأوسط لن يجد له حلا دائما ونهائيا ما لم يسترجع الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة. وقد أبدت قمة بيروت استعداد الأمة العربية للأخذ بخيار السلام، وهو خيار يستوقف كل المجموعة الدولية ولا سيما القوى الراعية لمسار السلام التي هي مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الاضطلاع بمسؤولياتها كاملة.

إن منطق السلام والحوار بين شعوب المنطقة يجب أن يتغلب على منطق الحرب والعدوان الذي جعلت منه إسرائيل استراتيجية للسيطرة على الشعب الفلسطيني وهضم حقوقه.

وفي هذا المقام، أحيي الصمود البطولي لهذا الشعب الباسل الذي يخوض معركة من أجل الكرامة والحرية والعدالة، معركة مآلها النصر، لامحالة، بإذن الله، والتاريخ حافل بالدروس في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

عمد بعض أعضاء المجلس الشعبي الوطني إلى التشكيك في نزاهة النتائج التي تمخضت عن اقتراع 30 ماي 2002.

فمن واجبي أن أذكر بكل الإجراءات وبكل التدابير التي اتخذت من أجل تمكين الشعب الجزائري من التعبير عن إرادته بكل سيادة وفي جو من الشفافية والحرية.

وكما تعلمون، نصب السيد رئيس الجمهورية لجنة وطنية للمراقبة السياسية للانتخابات ضمت ممثلين عن كافة التشكيلات السياسية التي شاركت في الانتخابات وكذلك ممثلين عن المترشحين الأحرار.

الصعبة وقدرة التمويل للخرينة العمومية، لا يمكن الخلط والجمع بين الاثنين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إن الوضع في الشرق الأوسط يشهد تصعيدا خطيرا بسبب السياسة العدوانية المسلطة على الشعب الفلسطيني الشقيق والتي أثارَت سخط المجتمع الدولي الذي يستنكر الجرائم الشنيعة التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي بدعوى مكافحة الإرهاب والرد على العمليات الاستشهادية.

إن الضمير البشري لا يمكنه أن يسكت عن تقتيل النساء والأطفال وإبعاد العائلات من أرض أجدادها على أساس منطق القمع الذي لا يحتكم إلى أي ضابط من الضوابط الأخلاقية.

أود أن أؤكد هنا أن الجزائر، رئيسا وحكومة وشعبا، تتابع بانشغال كبير محاولات خنق صوت الشعب الفلسطيني وحمله على التخلي عن حقوقه المشروعة في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وإن الجزائر التي وقفت دوما إلى جانب الشعب الفلسطيني لن تدخر أي جهد لنصرته باعتباره رمزا من رموز مقاومة قوى الاضطهاد والاحتلال.

قامت الجزائر وستقوم بواجب التضامن نحو إخواننا في حدود إمكانياتها، بلا من ولا رياء.

إن الجزائر تدعو المجموعة الدولية إلى القيام بواجب الحماية تجاه الشعب الفلسطيني، وتجاه قيادته الشرعية المتمثلة في شخص الرئيس ياسر عرفات.

وإنه لمن الغريب أن أولئك الذين يجعلون من الديمقراطية مبدأ مقدسا، يرفضون اليوم الاعتراف لشعبه بأكمله بحقه في اختيار ممثليه.

إن واجب كل فرد وواجب الطبقة السياسية على وجه الخصوص في مجتمع تعرض لشروخات وانكسارات عدة، هو السهر على نشر ثقافة الجمع والانسجام وتجنّب كل ما من شأنه أن يزرع بذور التفرقة والشقاق و يعمق فجوة الخلافات ويجعل من التجريح والقدح أرضية لعمل لا قبل للعمل السياسي به.

ومهما كان الأمر حضرات السيدات والسادة الأفاضل، فإن المدرسة التي أنتمي إليها لقتنتني هذه القيم. لهذا، فإنكم تدركون جيدا أنه يستحيل عليّ تقبّل خطاب يحدد عن هذه القيم. كما أنني لست مستعدا من منطلق نفس القيم للردّ عليه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إنّ أحد أهم الدروس والعبر الواجب استخلاصها من التجربة المشجعة للائتلاف الحكومي، يأتي من القدرة التي تحلت بها الطبقة السياسية التي اختارت المشاركة في هذا الائتلاف، متجاوزة بذلك اختلافاتها في الطرح والمقاربة، وذلك يُعدّ سمة من سمات الديمقراطية ووجهها من أوجه الثراء والتنوع في مجتمعنا، في سبيل تبنيّ مساعٍ مشتركة، مساعٍ كفيلة وحدها بإيجاد الحلول التوافقية للمشاكل المعقدة، وللتحديات المتعددة المطروحة على بلادنا.

ولذلك، فإنني سأعمل فيما يخصني، على إثراء هذه التجربة ودعمها، تحدوني في ذلك قناعة عميقة بأن مستقبل الجزائر ينبغي أن يشيّد بمساهمة جميع أبنائها التواقين إلى خدمتها بإيمان وتفانٍ.

إنني لا أتصور مسعى الائتلاف إطلاقا كمسعى موحّد النمط، بل العكس، فأنا أتصوره بوتقة تنصهر فيها مساهمات هؤلاء وأولئك، في إطار اختلاف الرؤى والأفكار، والعمل المشترك.

وسهرت هذه اللجنة على حسن سير الحملة الانتخابية وخاصة على مراعاة قواعد الإنصاف في استعمال وسائل الإعلام في أثناء هذه المرحلة الحاسمة من المنافسة الانتخابية، كما حرصت على حسن سير عمليات التصويت ذاتها.

وأود أن أذكر مرة أخرى بالضمانات التي أعطيت بمناسبة تنظيم الاقتراع لاسيما من خلال حضور ممثلين عن الأحزاب السياسية وعن المترشحين الأحرار في مكاتب التصويت وحضورهم عمليات فرز الأصوات، وكذلك وخاصة عملية تسليم محاضر النتائج فور انتهاء عملية الفرز.

وهذه الضمانة الأخيرة كانت على وجه حق، في الماضي، من أهم مطالب التشكيلات السياسية التي اعتبرتها أمرا ضروريا لضمان نزاهة الاقتراع.

وكل هذه الضمانات وجو الشفافية الذي ساد عملية الانتخاب جعلت الرأي العام الوطني والدولي يحيي في هذا الاقتراع التقدم المسجل على نهج تعزيز الصرح الديمقراطي في بلادنا.

وإن كنت أتفهم أن منطق المزايدة السياسية يؤدي بالبعض إلى اللجوء إلى الأراجيف الممكنة لتبرير موقفهم أو تميّزهم عن غيرهم، إلا أن الابتعاد عن الموضوعية وحقيقة الأمور يجب ألا يكون بالقدر الذي يعتبر مساسا بنبل المنافسة السياسية. لذا، يجب أن نتحلى بالتعقل والحكمة في استعمال هذا النوع من الأراجيف والمزاعم، تعقل وحكمة تمليهما المسؤولية الملقاة على رجل السياسة، لأنها هي كذلك مسؤولية يجب ألا تنتصل منها، لأن الضمير الديمقراطي لدى المواطنين في حاجة إلى التعزيز والترسيخ، كما أن الخيار الديمقراطي يحتاج إلى أن يتجذر أكثر في مجتمعنا. وهذا يمر بالضرورة عبر ترقية ثقافة النقاش حول الأفكار وخصال التسامح والموضوعية، مع احترام الرأي الآخر والاعتراف بفضائل عمل الغير كلما وُجدت.

الذي ما يزال تحت وطأة أزمة اقتصادية حادة ولكنه، رغم ذلك كله، لم يفقد إيمانه وآماله في المستقبل.

إن هذه الآمال وديعة بين أيدينا، والأمانة مسؤولية ويا لها من مسؤولية ملقاة على عاتقنا. وإن الحكومة لعازمة على أن تكون وتبقى عند حسن ظن شعبنا. ولتحقيق هذا المبتغى، فإنها في حاجة إلى دعمكم وإسهاماتكم البناءة.

ومن أعماق قلبي ويكل جوانحه، أتمنى أن أجد لديكم هذا الدعم وهذا السند، وأن نوحّد قوانا في سبيل تجسيد إيماننا بضرورة الاستجابة لآمال مواطنينا الذين هم كلهم رغبة في طي صفحة اليأس والقنوط، وكلهم أمل وثقة في بلوغ مرفأ الرخاء والازدهار.

لنتعاون على ذلك جميعا خدمة للمصلحة العليا لوطننا ووفاء للتضحيات الجسام التي قدمت بالأمس واليوم في سبيل جزائر الحرية والعدالة التي طالما حلم بها السلف وباتت الآن مطلبا للخلف.

وعلى تحقيق هذا الحلم النبيل، فليتنافس المتنافسون. أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم. "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: بعد الاستماع إلى رد السيد رئيس الحكومة، وطبقا لأحكام المادة 80 من الدستور، أعرض برنامج الحكومة للتصويت، قبل ذلك يرجى من السيدات والسادة النواب إبقاء أيديهم مرفوعة لإجراء عملية العد.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

المتنعون... شكرا.

إن التاريخ سيحكم بأن خيار الائتلاف لعب دورا حاسما في لمّ شمل الجزائريين، في فترات حاسمة من تاريخنا، كان وما يزال يقتضي رص الصفوف وتعزيزها.

ولذلك، فإنني أعتبر من منطلق قناعتي الشخصية، أنه كلما توسعت رقعة الائتلاف، كلما حققنا مكسبا إضافيا على طريق تعبئة قدراتنا وتعزيز طاقاتنا في العمل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

خلال أربعة أيام من النقاش الشري والمثمر تم التعبير فيه عن الحماس الذي تفرضه المحبة التي نكنها جميعا لوطننا والرصانة التي يملئها حجم المسؤولية التي قبلنا تحملها في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ بلادنا، تمكنا من استعراض أهم الإشكالات والانشغالات التي تواجه مسيرة الجزائر نحو المزيد من المكاسب والإنجازات.

وبالفعل، فإن التحديات التي تتعين مواجهتها كثيرة ومع ذلك، أظل على يقين من أننا قادرون جميعا على التغلب عليها لأننا نرغب ونريد كلنا أن نسير ببلادنا على درب التقدم والحداثة.

ولهذا، فإنني أدعو من على هذا المنبر كل الجزائريات والجزائريين إلى تحقيق هذا التآزر الذي ستنشق منه هبة ديمقراطية لا مناص منها لتجسيد عملية التجدد وتنمية البلاد.

وأملّي، كل أملي، في أن يكون هذا النقاش الذي سيتبع بعملية التصويت على البرنامج، منطلقا لعلاقة متينة مبنية على الثقة بين الحكومة والتشكيكة الجديدة للمجلس الشعبي الوطني، علاقة قوامها الحرص المشترك بينهما على الاستجابة لتطلعات مواطنينا إلى المزيد من الديمقراطية والرخاء.

إنكم أحق من يمثل شعبنا الذي عانى ما عانى من نوائب الدهر خلال أكثر من عقد من الزمن، هذا الشعب الأبوي

السيد محمد قيجي نيابة عن السيد أحمد إيدابير (يصوت بنعم).
السيد بشير وازان نيابة عن السيد محمد مغلاوي (يصوت بنعم).
انتهى . (إجراء عملية العد).

الرئيس: أعلن نتائج التصويت وهي كالآتي:

الحضور : 312

الوكالات : 017

المصوتون بنعم: 271

المصوتون بلا: 066

الممتنعون: 001.

أعتبر أن المجلس الشعبي الوطني قد صادق على برنامج الحكومة بالأغلبية، وأحيل الكلمة مرة أخرى إلى السيد رئيس الحكومة فليتفضل.

السيد رئيس الحكومة: بسم الله الرحمن، الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس الفاضل،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

ها هي هيئة المجلس الشعبي الوطني بالأغلبية الموصوفة التي استمعنا إلى عددها الآن قد صادقت على برنامج الحكومة.

هنيئاً لهذا المجلس على هذا الصنع الجميل، هنيئاً للحكومة بهذا البرنامج، هنيئاً للشعب الجزائري بما يتضمنه هذا البرنامج من إصلاحات وأعمال جليلة تخدم الشعب الجزائري في كل أنحاء الوطن الجزائري الغالي.

أتمني التوفيق لهذه المؤسسة الغالية، وهي المجلس الشعبي الوطني، وأتمنى للحكومة العمل الجاد، وأعد بأن الحكومة ستكون في الميدان وستسعى لتحقيق محتوى هذا البرنامج.

أشكركم مرة أخرى والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نمر الآن إلى التصويت بالوكالات، وأحيل الكلمة إلى السيد مراد بولعراف (رئيس قسم التشريع) لقراءة قائمة الوكالات.

السيد رئيس قسم التشريع: شكرا سيدي الرئيس، عدد الوكالات هو سبعة عشرة (17).

السيد بدر الدين بن زيوش نيابة عن السيد موسى بن حمادي (يصوت بنعم)

السيد محمد خويلد نيابة عن السيد بشير فرحات (يصوت بنعم)،

السيد شكيب جوهري نيابة عن السيد حمداني محمد بشير (يصوت بنعم).

السيد حمو رحو نيابة عن السيد شنذر بيكة (يصوت بنعم).

السيد محمد مفلح نيابة عن السيد زروقي عبد القادر (يصوت بنعم).

السيد عدة فلاحي نيابة عن السيد زمري عبد العزيز (يصوت بلا).

السيد أبو بكر صالح نيابة عن السيد بوغراري عبد القادر (يصوت بلا).

السيد صالح بن يوسف نيابة عن السيد حملاوي عكوشي (يصوت بلا).

السيد علي بن قوية نيابة عن السيد أحمد بن شريف (يصوت بلا).

السيد جلول جودي نيابة عن السيد مراد يفصح (يصوت بلا).

السيد بلعربي رابع نيابة عن السيد مدور السعيد (يصوت بنعم).

السيد حمي لعروسي نيابة عن السيد مصباح عبد السلام (يصوت بنعم).

السيد ميلود شرفي نيابة عن السيد إدريس زيطوفي (يصوت بنعم).

السيد عثمان بودراس نيابة عن السيد علي ماضوي (يصوت بنعم).

السيد فرحات بن ضيف الله نيابة عن السيدة نوار جعفر (يصوت بنعم).

البرنامج والتركيز على القضايا الهامة في مختلف القطاعات، وتقديم الرأي الصائب لاستكمال المنقوص والتهيئة إلى ما بدأ فيه سهو.

وإن الحصيلة، المتوصل إليها اليوم هي نتاج نقاش صريح برهن على قناعات راسخة مسعاها الأسمى خدمة مصالح الأمة.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أهنيئ السيد رئيس الحكومة على رحابة صدره وبعد نظره وحسن إدارته وتكيفه البرنامج وفق مسار النقاش وما حواه من آراء وانشغالات، واعتماد ذلك ركائز لإثراء برنامج حكومته هادفاً من ذلك إلى الاستفادة من المقترحات ودعم أواصر التعاون الإيجابي بين الهيئات.

وإننا نأمل إنجاز هذا البرنامج وتجسيد محاوره ميدانياً في مجريات الواقع وحسب الآجال المحددة له من أجل الصالح العام، لأننا نعلم أن السيدات والسادة النواب بقدر ما ركزوا على محاور البرنامج في سياقه النظري بقدر ما كان انشغالهم الدائم هو الحرص على تطبيقه، ولن يقصروا في مراقبة إنجازه ومتابعة تنفيذه .

وثقوا بأننا نسعى إلى القيام بالمسؤولية المنوطة بنا على أكمل وجه، وتؤكدوا أننا نعمل سوياً من أجل إخراج البلاد من أوضاعها الصعبة وإحلالها المكانة اللاتقة بها.

أتمنى في الأخير التوفيق والنجاح للسيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري.

وقبل رفع الجلسة، أذكر أن اختتام الدورة سيكون يوم السبت 03 غشت 2002 في الساعة الثالثة مساءً يرجى أخذ العلم، والالتزام. شكراً والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الرابعة
والدقيقة الخمسين مساءً.**

الرئيس: شكراً.

أود الآن أن أبلغكم أن عدد نواب رئيس المجلس قد اكتمل بتعيين السيد أبو جرة سلطاني ممثلاً لحركة مجتمع السلم في مكتب المجلس.

وعليه، وطبقاً لأحكام المادة 13 من النظام الداخلي أعرض عليكم اسم أبو جرة للموافقة.

الموافقون...

المعارضون... (واحد).

الممتنعون...

إذن، باسمكم جميعاً أهنيئ السيد أبو جرة سلطاني وأتمنى له التوفيق والنجاح في مهامه.

وباكتمال تشكيلة المكتب نشرع غداً في الساعة العاشرة صباحاً في تنصيب اللجان الدائمة للمجلس فالرجاء من السيدات والسادة النواب حضور هذا التنصيب في القاعات المخصصة لهذه العملية وفقاً للجدول المعلق.

في ختام هذه الجلسة أود أن أهنيئ السيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة الوزراء الذين سهروا على إعداد هذا البرنامج المصادق عليه، والذين سيبدلون قصارى جهدهم لتنفيذه دون شك، متمنياً لهم النجاح الكامل في هذا المسعى. كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى السيدات والسادة النواب على ما أولوه من عناية أثناء قراءة برنامج الحكومة ومناقشته، وأثمن جهودهم المخلصة لما أبدوه من كفاءات عالية في تحليل البرنامج المعروف عليهم، وأثني على ما قدموه من اقتراحات بناءة أسهموا بها في إثراء محاور البرنامج وكان دأبهم في ذلك الحرص الشديد على مصداقية الهيئة التي هم عمادها، والوفاء النبيل للثقة التي وضعها فيهم الشعب، والالتزام بما قطعوه على أنفسهم من عهود أمام المواطنين.

وأعرب عن اعتزازي بما لاحظته من التزام ومسؤولية تجلوا فيما ظهر من جدية تمثلت في متابعة تفاصيل

